

## المفهوم الصوري للجملة مقارنة بنيوية

د. سليمان بن سمعون وأ. يوسف محمد بن أودينة

### الملخص:

يمكن الانطلاق لدراسة شكل الجملة لسانيا من مفهوم الوصف ثم تحديد نمطية الجملة والبنية الشكلية فيما يخص الحديث عن المحورين الاستبدالي والتركيبي لتحديد قيم العلامات اللسانية انطلاقا من مفهوم الوصف، لأن الانطلاق من تحديد المدونة؛ أي المعجم بعد تحديد مجال الدراسة هو ما يساعدنا على معرفة نمط الجملة وتحديد علاقاتها بالبنية الشكلية المتمثلة نحويا في الإنسان، ثم بعد ذلك نلاحظ دلالة الجملة في المقاربة اللسانية البنيوية وتحديد موضعها في التحليل البنيوي للمعنى؛ لأن كل المصطلحات السابقة سينظر لها في علاقتها بالدلالة المشكلنة أو شكل الدلالة، أي ما يحيل إلى العلاقات الشكلية التي تتحكم في أبنية الكلمات على مستوى البنية لا الدلالة، وهذا أمر مسلم به في إطار الدراسة اللسانية التي تقضى المعنى وترتكز على علاقة الدوال بمدلولاتها في إطار المعرفة اللسانية للغة دون الخروج عنها، أي ما يتحكم في أبنية العلامات اللسانية شكليا وإقصاء المرجع أي الواقع الخارجي للحصول على مفهوم نسق اللغة انطلاقا من مفهوم الشكل.

### المدخلة:

إن دراسة الجملة من حيث مفهومها الصوري (أي وصفها شكليا) في ظل المقاربة اللسانية البنيوية تعتبر دراسة تحليلية استمولوجية في بنية الجملة، ذلك أن مصطلح الوصف الصوري أو الشكلي الذي اعتمده البنيويون في دراستهم للغة؛ يكشف عن إقامة نموذج معين يحدد طبيعة الدوال اللغوية ويصفها من حيث أشكالها لا من حيث صفاتها المادية، وهذا ما يثبت أهمية الوصف؛ فهو مصطلح علمي تقوم عليه اللسانيات البنيوية التي من أهم أسسها العلمية "الوصف والموضوعية".

وينبغي ألا يفهم الوصف الصوري "الشكلي للجملة" على أنه إقصاء للمدونة "المعجم"، ولكنه يعني الوقوف على شكل الدلالة أو الدلالة المشكلنة وهي تلك الدلالة التي يرصدها البنيويون ضمن التحليل الشكلي الصوري الذي لا يتجاوز حدود النظام الداخلي للغة؛ وما

سوسير، ويتبين ذلك من خلال تحليل المفاهيم اللسانية التالية:

### ١) وصف الجملة:

الوصف في معناه اللغوي من فعل "وصف يصف وصفا وصفة الشيء نعتة بما فيه" (المنجد في اللغة والأعلام، ٢٠٠٢، ص ٩٠٣)

ولعل وصف العلامات اللغوية في شكلها الدلالي لا يتأتى إلا بفهم العلاقات التركيبية والاستبدالية (وهي من أهم الثنائيات التي بُني عليها الدرس اللساني الحديث)، باعتبار أنه لا يمكن التخلي عن علاقات المعنى التي يبرزها المحور الاستبدالي، ولكن الأصل في وصف الشكل الدلالي للعلامات اللغوية يتجلى في كونها تستند إلى مستويات لسانية صوتية وصرفية ونحوية ثابتة، وهي ما يؤكد أهمية الدراسة الوصفية الشكلية للتركيب (الجملة) حيث يجب أن "يبين الوصف

يستدعيه من علاقات وتقابلات... تتقابل مع الدلالة المستمدة من خارج حدود اللغة ونظامها، أي مما يُحيل إليه المتكلم من أشياء ومضامين في الواقع المادي الذي يجري فيه التواصل باللغة" (الطيب ديه، ٢٠٠١، ص ٢٠١)

إن العلاقة بين الوصف ومفهوم الشكل لهي علاقة من صميم الدراسة البنيوية التي تستدعي قيام النظام اللغوي على أسس علمية يحكمها المنهج الاستقرائي؛ وهو المنهج الذي يبحث عن بنية الأجزاء للوصول إلى علاقات الكل، وهذا ما يؤدي إلى فهم البنية التركيبية للجملة بما تنطوي عليه من وصف صوري لعلاقاتها الداخلية، أي ما يتحكم في علاقة التجاور بين الكلمات على مستواها الشكلي لا المادي المنتمي إلى الكلام، بوصفه الإنجاز الفعلي للغة؛ والتي تُوصف بأنها اجتماعية وأنها يمكن أن تُدرس علميا من خلال الثنائيات التي قدمها العالم اللساني فرديناند دي

في السياق، فإن هذا القصد يُجبرنا على أن نعتبر نظام اللغة تحقيقاً لقواعد ثابتة هي في أصلها علاقات استبدالية.

إنَّ شكل الكلمات قد يتحقق تجريبياً على مستوى الذهن حينما تقابل علامة لغوية ما بوصفها دالا ومدلولاً تحققتا مرجعياً لذلك المقابل الذهني؛ والذي ينحصر في التصور الذهني بوصفه يعكس جزءاً من الواقع الخارجي، كأن تكون الكلمة ذات معنى مُحدّد يُعبر عنه بشيء مادي ملموس في الواقع، أو أن يرتبط مدلول علامة ما بموقف معيّن يُثبت دلالتها الواقعية كمدلول ذهني متحقق اجتماعياً في موقف معيّن، وهذا جزء فقط من تحليل الدوال .

والسؤال الذي نطرحه هنا هو هل يمكن أن تتحقق جميع الكلمات الحسية والتجريدية في الذهن كتصورات ذهنية يتطلبها موقف معيّن أو شيء مادي محسوس، أو يكتفي أن نحلل العلامة استناداً إلى تقسيمها النحوي العام (أقسام الكلم) لكي نحدد دلالتها الشكلية النحوية في الأساس؟

إن الخصائص الشكلية للعلامات اللسانية بوصفها دوالاً تتحقق في صورتها التجريدية النموذجية في علاقتها بمدلولات محدّدة، وهذا يعني عدم الارتباط المطلق بمرجعيتها غير اللسانية كشيء مادي متحقق في الواقع؛ وهو ما سمّاه دي سوسير "مرجعاً".

وقد سار في هذا المنحى الدكتور عبد الجليل مرتاض عندما اعتمد رأي جاكبسون فهو يرى أنه "ينبغي تحليل أصوات الكلام نظامياً... في ضوء المعنى، والمعنى ذاته بإحاطته إلى الشكل الصوتي

من الفوارق الفكرية، إلا أن هذه المقابلة بين عدد من الرموز السمعية وعدد آخر من الأفكار مقتطع من جملة الفكر تولد نظاماً من القيم الخلافية، هذا النظام هو الذي يُمثّل الرابطة الفعّالة بين العناصر الصوتية والنفسية داخل كل رمز" (صالح فضل، ١٩٨٠، ص ٣٧)

ومن وجهة نظرنا فإنّ الذي يمنح العلامات دلالاتها الشكلية هو العلاقات الصوريّة التي تجمعها في تركيب واحد، ولكن على الرغم من ذلك فإن المعنى بوصفه مفهوماً دلاليًا يتجلى في استعمال المدوّنة على مستوى بنية المعجم، وعلى المستوى النحوي خصوصاً بوصف الكلم، وتصنيفها لوضع قواعد ثابتة للتراكيب.

وعليه فإن التركيب النحوي ليس بمقدوره أن يضع وصفاً سورياً للجملة إلا بعد أن تتبيّن دلالة تلك الكلمات أو العلامات اللغوية في حالتها الإفرادية، ونحن هنا لا نقصد بالدلالة معاني الكلمات في ذاتها فقط، وإنما دلالتها من حيث التقسيم الذي وضعه النحاة المتمثل في تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

وهذا ما يبيّنه المعجم عندما يحدّد أقسام الكلمات قبل أن يضع تعريفاً لها، فصي اللغة علاقات قائمة على مستوى التركيب، وأخرى قائمة على مستوى الاستبدال، فهل يمكن الاستغناء عن إحدى هاتين العلاقتين لوصف الشكل الدلالي للعلامات اللغوية الواردة في التركيب اللغوي؟

إننا لا نجزم بأن مفهوم الشكل يتجلى في الدلالة الإفرادية للعلامات فقط، وإنما إذا قصدنا بالشكل تحديد قيم العلامات

الخصائص المختلفة لوحدة اللغة من مفردات وتراكيب" (محمد عبد العزيز عبد الدايم، ٢٠٠٧، ص ٣٥)

يقوم الوصف الصوري للجملة على تتبع خصائص المفردات أو العلامات اللسانية بعبء رصد كيفية تحقّقها تركيبياً (أي البحث في علاقاتها بعضها ببعض على مستوى المحور التركيبي).

وعليه فإنّ المدوّنة التي ينطلق منها التحليل الشكلي هي "المعجم" لأنه يُثبت معنى للكلمة في ذاتها، ومعنى لها في إطار التركيب، ولولا وجود هذين المعنيين لما استطعنا أن نُحلّل وضع العلامات على مستوياتها الإفرادية والتركيبي.

فهل يُمكن أن نكتفي بوصف العلامات كأشكال دالة في حالتها الإفرادية أم إن وضعها الإفرادية هو بمثابة الإحالة إلى علاقات استبدالية تصف المعنى الدلالي الذي يُحيل إلى الواقع الخارج عن المدى اللغوي، أو ما سمّاه دي سوسير بالمرجع؟

لا نستطيع أن نسير في هذا الاتجاه إلا إذا سلّمنا مبدئياً بأن شكل أي علامة لسانية هو في عدم خضوعها الكلي إلى معناها الدلالي المادي المباشر، ذلك أن الاستعمال اللغوي للكلمات في سياقات مختلفة يؤدّي إلى دراستها على مستوى الكلام لا اللغة، فهل يُمكن إقصاء الكلام والوقوف على ماهية اللغة بكونها تفرض قوانين تتحكّم في نظامها العام؟

إن دراسة الجملة وتحديد شكلها لا يمكن أن يتحقق إلا بفهم علاقات التشابه والاختلاف التي يقوم عليها مبدأ قيمة العلامة اللسانية إذ "ليس النظام اللغوي طبقاً لسوسير سوى مجموعة من الفوارق الصوتية المتألّفة مع مجموعة أخرى

تطابق الجملتين شكلا لا معنى، وهذا هو معنى التركيب النحوي إذا تعلق بوصف قواعد نحوية لها علاقة مباشرة بالأبواب النحوية، أو بما تحمله العلامات اللغوية من وظائف مختلفة في السياق، وسنوضح ذلك من خلال:

## ٢) نمطية الجملة والبنية الشكلية:

إن أي جملة مهما كان نوعها؛ فإنها تخضع إلى علاقات معيّنة هي بمثابة قواعد لها، وهذه الأخيرة هي ما يُثبت أن أي جملة هي بنية شكلية ذات علاقات ووظائف نحوية في الأساس، فمثلا الجملة الفعلية "هي الجملة التي يتصدرها فعلٌ تامٌ يسند إلى فاعله أو ما ينوب عنه، وكلُّ فعل في الكلام يكون جملة فعلية بالضرورة، فإذا قلت (يصدق المؤمن) فهذه جملة فعلية الفعل فيها (يصدق) وفاعله المؤمن" (إبراهيم إبراهيم بركات، ٢٠٠٧، ص ٠٢)

ففي التعريف السابق حدّدنا نمطية الجملة الفعلية من حيث بنيتها الشكلية، وذلك بأن يتصدرها فعلٌ تامٌ يسند إلى فاعله، وهذا لا يعني أن يكون الفاعل مثلا اسما ظاهرا دائما، فقد يكون ضميرا ظاهرا أو مستترا، والمهم في البناء القاعدي للجملة الفعلية من حيث بنيتها الشكلية أن تحقق معنى الإسناد بين الفعل والفاعل، فلو قلنا مثلا رأيت زيدا، وجاء زيدٌ، ومررت بزيد، فإن هذه الجمل تختلف بحسب الوظيفة النحوية للعلامات اللسانية المكوّنة لها، فالاسم زيد مثلا ورد في الجملة الأولى مفعولا به، وفي الثانية فاعلا، وفي الثالثة اسما مجرورا، وهذا يعني أنّ دلالة المفعولية وشبه الجملة متعلقان بالمركب

وبهذا يتبيّن أن الجملة كنموذج وبنية ينبغي أن تُصنّف وتوصف كشكل محدّد؛ لأن الجملة هي "مقولة صرفية-تركيبية صورية شأنها في الصورية شأن المفردة والمركب (الاسمي، الصفي، الحرّفي) وعدت بهذا التحديد موضوع الوصف والتفسير اللغويين" (أحمد المتوكل، ٢٠١٠، ص ٢١)

وبناء على ما ورد أعلاه يمكننا إطلاق مصطلح الصورة على مفهوم الشكل ففي الأدب مثلا تعدّ اللغة كمجموعة من الألفاظ أو الكلمات، مادة الخلق الأساسية، خصوصا وأن هذه الألفاظ متّحدة بمدلولاتها في الذهن" (جودت فخر الدين، ١٩٩٥، ص ٢١٩)

وهو ما ينطبق كذلك على مفهوم شكل الجملة، فهي عبارة عن علامات لغوية تجمعها علاقات لغوية داخلية هي بمثابة إنتاج لبنية نحوية قصد تأسيس وظائف نحوية لتلك العلامات، بغية تحقيق دلالتها الشكلية؛ فنحن حينما نصف شخصا ما مثلا بالشجاعة فإننا نركّب جملة قد تتبدئ باسم معيّن يكون هو المسند إليه، وقد يكون تركيب الجملة باستعمال ضمير منفصل يؤكّد نموذجية الجملة صوريا، دون أن يكون هناك أي اختلاف في التركيب النحوي أي في البنية النحوية للجملة.

فقولنا (زيدٌ شجاعٌ) تتكوّن من مسند إليه ومسند، وهي ذاتها من حيث شكل الجملة (هو شجاع) المكوّنة من مسند إليه ومسند؛ لأن الوصف الصوري للجملة يتجلّى في العلاقة القائمة بين العلامتين في تجاورهما الداخلي لا الخارجي أي على مستوى اللغة لا على مستوى الكلام بالمفهوم اللساني طبعاً.

والإسناد هو المعيار الذي يُثبت

نستطيع، بل يجب علينا أن نحلّل علامة لسانية معقّدة إلى عناصرها المؤلّفة لها، نستطيع بل ينبغي علينا أن نحصل أخيرا على أصغر الوحدات النهائية، يجب أن يكون لها وجهان، وتشمل في الوقت نفسه وجهها داليا، وآخر مدلوليا" (عبد الجليل مرتاض، ٢٠١٠، ص ٢١).

وكما سبق وأن أشرنا إلى أنّ الدراسة الوصفية للغة تكمن أهميتها في تحديد خصائص اللغة مفردات وتراكيب، فهذا يعني أن دراسة الجملة شكليا أو بنويا لا تتحقق إلا من خلال رصد العلاقات القائمة بين العلامات اللغوية داخل التركيب الواحد، وهو ما يعني استخلاص وظائف نحوية لكل علامة لسانية انطلاقا مما يجاورها من علامات في التركيب ذاته، هذا على مستوى تركيبها، فماذا يمكن أن نقول في وصف دلالة تلك الكلمات على مستوى محور العلاقات الاستبدالية؟

إننا إذا علمنا بإمكانية الرجوع إلى علاقات دلالية معجمية من جهة، وعلاقات نحوية ترجع إلى التقسيم الثلاثي من جهة ثانية؛ سنجد انه يمكننا استبدال فعل بفعل أو اسم باسم أو حرف بحرف، فهذا الاستبدال إذا نُظر إليه وفق العلاقات الدلالية المعجمية فيسكون في علاقة مباشرة بما يفرضه المعجم من دلالات معيّنة خاصة بالعلامات اللسانية؛ وهي في حالتها الإفرادية، وبالتالي يمكن أن نُشير هنا إلى المعنى في ذاته، وهذا أمر لا يُناقض النصور العام الذي قامت عليه الدراسة اللسانية البنوية للغة؛ كونها تتطلق من المدونة، ولكن تقصدها في التحليل اللساني تحقيقا لأهم مبدأ في الدراسة اللسانية والمتمثل في أنّ اللغة شكل وليست مادة).

الوظيفة عند البنويين بكونه ذلك العمل الذي تُؤدِّيه وحدة ما في البنية النحوية للعبارة.... بحيث إن كل عنصر من عناصر هذه العبارة يُنظر إليه على أنه عنصرٌ مشاركٌ في معناها العام" (الطيب دبه، ٢٠٠١، صص ١٠١، ١٠٠).

إنَّ مشاركة أي علامة لسانية في تحديد معنى عبارة ما؛ يمتظهر في موقعها التركيبي أي داخل التركيب حيث تمتلك نظاما خاصا بها؛ وهو ما نسميه المعرفة النحوية بأصول التراكيب وخصائصها، وبالتالي فإن شكل الجملة وفهم بنيتها الدلالية يتجلى في تضافر العلامات اللسانية بما تحتويه من علاقات.

فمثلا الفعل المضارع يعني تحقق حدث معيّن في زمن الحاضر، ولكن زمنية الفعل المضارع قد تتحوّل إلى دلالة الزمن الماضي، فلو قلنا مثلا يجتهدُ الطالبُ في بحثه، فإن دلالة الإسناد هي إنجاز للجملة من خلال المسند(الفعل المضارع يجتهد والمُسند إليه الطالب) مع تحقق زمنية الفعل في الحاضر.

أما إذا حدث ودخلت على الجملة السابقة أداة الجزم(لم) في قولنا لم يجتهدُ الطالبُ في بحثه ، فإن دلالة الزمن تثقل وتحوّل من المضارع إلى الماضي، بدخول (لم) صدر الجملة الفعلية ومن خصائص هذه الأداة قلب زمن المضارع إلى الماضي؛ فهي أداة جزم وقلب ونفي، وهذه المعرفة النحوية لا تتأتى إلا بمعرفة التقسيم الثلاثي الذي طرحه النحاة والذي يتعلّق ببنية الفعل والاسم والحرف، وما يتفرّع عنه من أقسام فرعية أخرى .

ومع ذلك لا يُمكن الاعتداد فقط

الأولى أي الجملة الفعلية فقد ورد فاعلا، وفي الثانية الجملة الاسمية ورد مبتدأ خبره جملة فعلية المسند جاء وفاعله الضمير المستر العائد على زيد" هو" .

وهذا يعني أنّ نستعين بمفهوم الإعراب الذي يُبيّن الوظيفة النحوية للعلامة اللسانية في التركيب، وقد يُطلق لفظ الإعراب وتكون دلالاته متولّدة من داخل المنظومة النحوية فلا تحدّد إلا في ضوء الخصائص التي تصطبغ بها كلمات اللغة العربية داخل السياق التركيبي، ويتحوّل لفظ الإعراب إلى مصطلح يقابله مصطلح البناء باعتبار أن الأول هو الدال على الظاهرة الأصلية ، والثاني على الظاهرة الطارئة" (عبد السلام المسدي، ٢٠١٠، صص ٦٥، ٦٤)

وتكتمل صورة هذه الخصائص التركيبية للجملة من خلال دراسة:

### (٣) موضع الجملة في التحليل البنوي للمعنى؛

إنَّ وصف الجملة شكليا يتوافق مع معنى تحليلها بنويًا، مع عدم الإغفال الكلي والمطلق للمدونة "المعجم" ، كما أغفلته بعض المدارس اللسانية البنيوية كالمدرسة (الجلوسيمية) ورائدها لويس هيلمسليف الذي حاول توسيع مبدأ دي سوسير القائل بأن التنظيم اللساني تنظيمٌ صوريٌّ كما أورد ذلك الدكتور الطيّب دبه في كتابه مبادئ اللسانيات البنوية، وذلك في ما يتعلّق بتحديد مصطلح الوظيفة في التحليل اللساني، لأن بنية المعنى لا تتأتى إلا من حيث ضبط هذا المفهوم .

وحسب ما ورد عن جان ديويًا في معجم اللسانيات" يتحدّد مصطلح

الإسنادي تبعًا للبنية الشكلية للجملة هنا؛ حيث يتم الاحتكام إلى العلامة الإعرابية التي تعدّ نظامًا أصليًا في النظام النحوي، فعلاوة الفاعلية تتمثّل في ظهور الضمة آخر الاسم، وقد يشترك معه كذلك في الوظيفة نائب الفاعل الذي تُمنح له العلامة الإعرابية الضمة في آخر الاسم كذلك.

ولذلك فلو قلنا مثلا سُرق المتاع فإن الاسم "المتاع" هنا هو نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، أما العامل فيه فهو الفعل المبني للمجهول "سُرق" ، إلا أننا بهذا التحليل سنكون مضطرين في كل مرّة، إلى أن نبيّن بنية التركيب ونوعه وذلك بالاستعانة بالمعنى الصريّ للأفعال" فهو الدلالة على الحدث والزمان معا، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من دلالة صيغة أو وزن الفعل، وهما وظيفتا الفعل الصرفية" (حلمي خليل، ٢٠١١، ص ٥٧)

وإذا كانت البنية الشكلية للجملة هي ما يُثبت نوعها على المستوى التركيبي خاصة من حيث الإسناد بتوفر المسند والمُسند إليه، فهذا يعني الاشتراك بين الجملتين الفعلية والاسمية في الإسناد؛ على الرغم من الاختلاف الحاصل في البنية التركيبية لكليهما ، ذلك أن الاسم هو المسند إليه في الجملة الفعلية وفي الجملة الاسمية كذلك، ولكن من حيث الشكل فإننا نعره مبتدأ إذا كان في أول الجملة ، وفاعلا إذا كان بعد فعل، وهذا يعني اشتراكهما في دلالة الإسناد، ففي الجملتين جاء زيدٌ، وزيدٌ جاء المسند إليه في المثالين واحدٌ وهو الاسم زيد ، ولكن في

النظام، ومنها ما يظهر بصفته ظاهرة ترابطية... على مستوى المحور الاستبدالي" (الطيب دبه، ٢٠٠١، ص ١٩٧).

وخلص القول إن وصف شكل الجملة يتجلى في العلاقة بين المحورين الاستبدالي والتركيب، وفي قيمة العلامة اللسانية المبنية على مفهومي التشابه والاختلاف، لأن العلامات اللسانية على الرغم من اختلافها فإنها تشابه، وبالتالي قد تأخذ أشكالاً معيّنة ومتداخلة، كأن نقول مثلاً إن حقل الألوان يضم جميع الألوان دون استثناء، فكذلك في الجملة فإن الإسناد يضم جميع الأسماء وجميع الأفعال ضمن علاقة إسنادية تتمظهر في مجملها من خلال ثنائية المسند والمسند إليه.

المدونة التي نشغل عليها، فهو يُثبت علاقة كل علامة لسانية بأخرى في إطار التركيب مثل الاسم، الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، الضمير، أداة التعريف، الحرف، أدوات الربط (حروف العطف)، الظرف... إلخ.

وهذا يعني أنّ فهم كل قسم من أقسام الكلم يساهم في تحليل معنى الجملة بنيويًا أي فهمها شكليًا، وبهذا يتحقق الوصف الصوري للجملة، وخاصة على مستوى بنية المعنى<sup>١</sup> أما دي سوسير فقد بدأ تحرّجه إزاء هذه المسألة في رفضه تحديد المعنى بعد أن وجد أن مجالاته متضاعفة وغير محدّدة، فمنها ما يظهر بصفته نتيجة لحدث تقطيعي على مستوى المحور التركيبي، ومنها ما يظهر بصفته قيمة داخلية في

بنية الجملة على المستوى التركيبي، بل يجب الانطلاق دائماً من المدونة وهي المعجم وله مفهومان مفهوم عامّ " فهو في علم اللغة المعاصر قد يدلّ على مجموع الوحدات المعجمية التي تكوّن لغة جماعة لغوية ما، تتكلم لغة طبيعية واحدة [...] أما المفهوم الثاني، فهو خاص يدلّ على مدونة... من المفردات موضوعة في كتاب ومرتبّة وفق نظام معيّن ومشروحة" (حلمي خليل، ١٩٩٨، ص ٤٦٧، ٤٦٨).

إنّ تركيب العلامات اللسانية وفق نظام معيّن؛ بالإضافة إلى شرحها بكيفية معيّنة تؤدي إلى فهم التركيب وفق نظام المعجم، لأنه بوجود النظام المعجمي نستطيع أن نثبت نظاماً للعلامات اللسانية، لأن المعجم هو أصل التركيب؛ بوصفه

## قائمة المراجع:

- المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق، لبنان، ط١٧، ٢٠٠٢.
- إبراهيم إبراهيم بركات: النحو العربي، ج٢، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١٠٧٢٠٠١.
- أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط١٠٢٠١٠١.
- جودت فخر الدين، شكل القصيدة في النقد العربي حتى القرن الثامن الهجري، دار المناهل، دار الحرف العربي، ط١٩٩٥، ٢.
- حلمي خليل: دراسات في اللغة والمعاجم، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١٩٩٨، ١.
- حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط١١٢٠١١.
- صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١٩٨٠، ٢.
- الطيب دبه: مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية استمولوجية، دار القصة، الجزائر، ط١٢٠٠١.
- عبد الجليل مرتاض: التحليل البنيوي للمعنى والسياق، دار هومة، الجزائر، ط١٠٢٠١٠.
- عبد السلام المسدي: العربية والإعراب، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط١٠٢٠١٠.
- محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط١٠٢٠٠٦.